آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الاحد - 30 يناير 2011 - العدد 15069

Sunday -30 January 2011 - Issue 15069

مهددات الأمن القومي في منطقة القرن الإفريقي

خالد أحمد الرماح *

Khaled.rammah@shebacss.com

تأتي أهمية منطقة القرن الأفريقي بدرجة رئيسية من موقعها الجيواستراتيجي المهم، المطل على ممرات بحرية حيوية: المحيط الهندي، والبحر الأحمر وخليج عدن، وإشرافها على طريق الملاحة بين الشرق والغرب بشقيها العسكري والاقتصادي، وممرات الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة عبر مضيق باب المندب، كما تمثل بوابة العبور نحو عمق القارة السمراء.

وهي منطقة شديدة الحيوية بالنسبة للأمن القومي العربي، حيث ترتبط به على أكثر من مستوى، نتيجة الجوار الجغرافي والتداخل البشري، وعلاقات التفاعل والتأثير المتبادل. وتمثل عمقاً إستراتيجياً ومجالاً حيوياً واستراتيجياً للمنطقة العربية.

وهذه المنطقة، وقبل كل شيء، تشكل جزءاً مهماً من الوطن العربي، لوجود ثلاث دول عربية فيها؛ هي السودان وجيبوتي والصومال، وتتحكم في منابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن البحر الأحمر.

كما أنها تؤثر بشكل مباشر في المصالح الحيوية لبعض الأطراف العربية، وعلى وجه الخصوص اليمن، حيث يؤثر تحول هذه المنطقة إلى بؤرة للصراع وعدم الاستقرار، أو مسرح نفوذ لأطراف دولية وإقليمية ذات توجهات معادية، بشكل حيوي ومباشر على أمن اليمن والمنطقة العربية، بالإضافة إلى التهديدات المستجدة كظاهرة القرصنة الصومالية، والوجود العسكري الأجنبي المتعاظم في بحار المنطقة، وتنامي قوة خلايا القاعدة والجماعات الإرهابية فيها.

الأمر الذي يجعل هذه المنطقة الحساسة مصدر تهديد متزايد للأمن القومي العربي فيها، سواءً نتيجة التدخلات الخارجية المتزايدة والمتعارضة فيها، أو الأوضاع الداخلية الهشة لدولها، أو الصراعات المستمرة فيما بين دولها، أو لظهور تهديدات جديدة لم تكن موجودة من قبل في صورتها الحالية، كتنامي ظواهر الإرهاب والقرصنة والوجود العسكري الأجنبي.

القرن الإفريقي بؤرة للصراعات وعدم الاستقرار

إن موقع القرن الإفريقي الملاصق والمتمازج إلى حد التداخل مع المنطقة العربية، والمطل على الممرات البحرية الحيوية، يجعل ما يحدث في هذا الإقليم يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي العربي. ودون شك أن الصراعات المستمرة ومثيرات عدم الاستقرار فيه تنعكس سلباً على الدول العربية المجاورة، وعلى المنطقة العربية برمتها، وعلى إمكانية تطوير سياسات تكامل إقليمي مشتركة. وتصنف هذه المنطقة على أنها من أكثر مناطق العالم اكتنازاً بالصراعات البينية والداخلية وعدم الاستقرار، والتي تتداخل في إحداثها العديد من المصادر والأبعاد، وهو ما يبدو واضحاً في تداخل النزاعات الحدودية، مع التداخلات والتباينات العرقية والقبلية واللغوية على مستوى الدول ذاتها، فضلاً عن الصراع على الموارد المائية المرشح لان يكون مصدراً رئيسياً للصراع وعدم الاستقرار خلال السنوات القادمة.

النزاعات الحدودية

أحد الأبعاد الرئيسية للصراع وعدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي يأتي من النزاعات الحدودية بين دول الإقليم، التي تسببت في حدوث نزاعات بين دولها وصل بعضها إلى حد الحروب بين الجيوش النظامية، ولا يزال بعض هذه النزاعات مستمرا حتى اليوم، وتعد عائقاً رئيسياً أمام إمكانية تطوير سياسات تعاون وتكامل إقليمي بين دولها، ومع الدول المحيطة بها.

وأهم هذه النزاعات؛ النزاع الحدودي بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم "أوجادين"، الذي وصل في عامي 1964، و1977 إلى مستوى الحرب الشاملة بين البلدين. والنزاع الصومالي الكيني حول إقليم "نفدي"، ولا تخفي كلاً من إثيوبيا وكينيا مخاوفهما من أن إعادة بناء دولة صومالية مركزية قوية قد يؤدي إلى عودة المطالب الصومالية مجدداً بالإقليمين.

إلا أن النزاع الأكثر ظهوراً في الوقت الراهن هو النزاع الإثيوبي الإريتري حول مثلث "بآدمي" في إقليم التجري، الذي خاضت فيه الدولتان حربين طاحنتين، اندلعت في مايو 1998 واستمرت إلى يونيو 2000، على أمل حسم النزاع عسكرياً. ولا يزال الخلاف الحدودي قائما حتى الآن، والحرب مرشحة للعودة مجدداً في أي وقت.

وحديثاً النزاع الإريتري الجيبوتي حول مثلث "رأس دميرة"، والذي دفع إريتريا إلى قيامها في يونيو 2008 باحتلال المثلث عسكرياً، ولم تسحب قواتها منه إلا بعد تقديم قطر مبادرة لحل النزاع، والتي لم تسفر عن شيء حتى الآن.

وتعود مشكلة الصراعات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي – وفي كل القارة السمراء تقريباً- إلى السياسات الاستعمارية التي أسهمت في وضع بذور الخلافات الحدودية القائمة، نتيجة قيامها برسم الحدود، وتقسيم دول الإقليم بناءً على ما تمليه مصالحها الاستعمارية، متجاوزةً الحدود الطبيعية والتقسيمات البشرية والتوزيعات العرقية والإقليمية، فظهرت حدود سياسية غير متجانسة وغير متطابقة مع الحدود الثقافية والاجتماعية والإثنية بين تلك الدول، وتشتت وتوزعت الكيانات الإثنية، والقبلية بين أكثر من دولة.

فنجد على سبيل المثال العرقية العفرية تنتشر في كل من إثيوبيا واريتريا وجيبوتي. وتنتشر القبائل الصومالية في كل من إثيوبيا وجيبوتي وكينيا، وقبائل البجة موزعة بين إريتريا وشرق السودان وغيرها.

وهذا الامتداد الإثني لبعض الجماعات يسهم في تصاعد النزاعات والصراعات بين دول القرن الإفريقي وداخله، فالامتداد الخارجي لقومية أو جماعة إثنية ما يوفر لها الكثير من وسائل الدعم والمساندة، خاصة في حالة حدوث صراع بينهما، وبين بعض الإثنيات الأخرى، أو بينهما وبين الدولة التابعة لها، ما يؤدي إلى إطالة أمد هذا الصراع وتعقيده. ومن جانب آخر تعد الامتدادات الإثنية أحد العوامل الرئيسية المحفزة لدول الإقليم للتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وتوفر في الوقت نفسه أدوات فاعلة للتأثير في سياسات واستقرار بعضها البعض.

الصراعات الداخلية

أحد أبعاد الصراع في القرن الإفريقي يتعلق بالصراعات داخل الدول نفسها، ذلك أن معظم دول القرن الإفريقي عبارة عن فسيفساء (قومي وعرقي وقبلي)، تتعارض فيه الانتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الواحدة، وأدى هذا الوضع إلى سيادة وهيمنة الروح القبلية أو الإثنية على مبدأ المواطنة. وتعيش العديد من دول الإقليم مشكلة هوية مزمنة حتى اليوم.

وقد جاءت هذه المشكلة كما أسلفنا نتيجة السياسات الاستعمارية في تقسيم دول الإقليم ورسم حدودها، والتي أدت إلى جعل كل دولة عبارة عن خليط غير متجانس من القوميات والإثنيات، الأمر الذي مهد السبيل لظهور بيئة صالحة وخصبة لنشوء الصراعات والتوترات بين هذه الجماعات.. وفشل السياسات الوطنية للعديد منها في تحقيق الاندماج الوطني فيما بين مكوناتها الاجتماعية. حيث تعد أزمة الاندماج الوطني في منطقة القرن الإفريقي سبباً رئيسياً للصراعات الداخلية، خصوصاً أن العديد من تلك الدول تبنت مناهج عقيمة للإدماج الوطني، ارتكزت على قيام النظم الحاكمة (المنتمية بالضرورة إلى جماعة قومية أو عرقية) بتجاهل واستبعاد الجماعات القومية والعرقية الأخرى.

وتكاد تكون السمة المشتركة للأنظمة السياسية في دول القرن الإفريقي هي سيطرة فئة أثنية أو عرقية على مقاليد السلطة، واستبعاد باقي مكونات المجتمع. كما هو الحال في إثيوبيا حيث تسيطر الإثنية "التجرينية" على السلطة، وهي أقلية تمثل فقط 6 ٪ من المجتمع الإثيوبي على حساب باقي المكونات، وكذلك الحال في إريتريا.

وهو وضع يخلق تناقضاً وتصارعاً بين الانتماءات الفرعية داخل الدولة الواحدة، ويترتب عليه وجود ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء الوطني للجماعة الوطنية الشاملة، خصوصاً عندما تعمد الفئة المسيطرة إلى اضطهاد الأقلية أو الأقليات الإثنية الأخرى. ويدفع ذلك تلك الأقليات إلى استخدام العنف والتمرد على النظام السياسي عندما تسنح لها الفرصة، أو بناء علاقات خارجية مع الإثنية المشتركة في الدولة أو الدول المجاورة. مما يوجد حالة مزمنة من عدم الاستقرار والأمن في منطقة القرن الأفريقي بشكل عام.

انهيار الدولة في الصومال

رغم الأهمية الإستراتيجية لكل دول المنطقة، إلا أن الصومال يمثل رأس الأزمات في منطقة القرن الإفريقي، ومهددا رئيسيا للاستقرار فيها. ورغم الجهود الكبيرة والحثيثة التي بذلتها دول ومنظمات لإيجاد حل للأزمة، إلا أن تشابك وتداخل العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية، بشقيها الإقليمي والدولي، جعل من الصعب وضع تسوية لها في ظل عدم توافق الأطراف الداخلية، بالإضافة إلى تصادم وتعارض مصالح الأطراف الخارجية الدولية والإقليمية. والنتيجة فشل جميع الاتفاقات في التوصل إلى سلام يتحقق به الاستقرار وإعادة بناء الدولة.

ويشهد الصراع الداخلي في الصومال فصولاً مختلفة، آخرها الصراع بين الحكومة الصومالية الانتقالية برئاسة شيخ شريف مدعومة بقوات حفظ السلام الإفريقية من جانب، واتحاد المحاكم الإسلامية، والمنشقين عنها، وجماعات الشباب الإسلامي، والقاعدة من جانب آخر. فيما تنقسم مواقف القوى الإقليمية إلى فريقين: فريق يستخدم الأراضي الصومالية، والأطراف الصومالية المنقسمة على نفسها، لتنفيذ أجندته الخاصة وحروبه بالوكالة، خصوصاً تدخلات إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وأوغندا، وفريق آخر يسعى من أجل المصالحة واستقرار الأوضاع، ومحاولة إيجاد تسوية سياسية، وفي مقدمته الدول العربية جيبوتي، واليمن، السودان، ومصر.

وبالتأكيد أن الأوضاع السائدة في الصومال تخلق عدداً لا يحصى من مهددات الأمن الإقليمي والأمن القومي العربي بشكل عام، وأمن الدول المحيطة بالصومال بشكل خاص. لعل أهمها أنه يعزز بيئة عدم الاستقرار والأمن في المنطقة، ويتيح الفرصة للأطراف الخارجية للتواجد والتدخل في شؤون المنطقة بما يقلص النفوذ العربي فيها. فضلاً عن التهديدات الناجمة عن انهيار الدولة في الصومال، وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين إلى الدول المجاورة، وأوجد بيئة خصبة لنمو الجماعات المهددة للأمن الإقليمي كالقاعدة، وعصابات القراصنة الصومالية.

ونتيجة استشعار هذه المهددات؛ فقد تميز التعاطي اليمني مع الأزمة الصومالية بالايجابية (إلى حد ما مقارنة بأطراف عربية أخرى)، حيث أبدى اهتماماً واضحاً بمجرياتها منذ اندلاعها أوائل تسعينات القرن الماضي، وقدم المبادرات، وسعى لمصالحة الفرقاء الصوماليين، انطلاقا من رؤية أن استقرار الصومال عامل مهم بالنسبة لأمنه القومي بالمعايير الجيوسياسية. وأي توتر يحدث في هذه المنطقة سينعكس بالضرورة عليه. كما أن قرب اليمن من شواطئ دول القرن الأفريقي جعله ملاذاً لآلاف اللاجئين، وما يجره ذلك من أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد عليه.

النزاعات المتوقعة على مياه النيل

تمثل قضية مياه نهر النيل قضية إستراتيجية بالغة الخطورة على الأمن والاستقرار الإقليمي، حيث يعتبر نهر النيل شريان الحياة الرئيسي الذي يزود عدداً من دول القرن الإفريقي، إضافة إلى مصر بالمياه. وفي ظل النمو السكاني المتزايد، ووجود تنافس حقيقي بين دول حوض النيل حول إنتاج أنواع معينة من المحاصيل تحتاج إلى مياه غزيرة، وطموح بعضها لإقامة مشاريع اقتصادية كبيرة على مجرى النهر، فإنه من المتوقع أن يكون الخلاف حول حقوق وحصص الاستفادة من مياه النيل مصدراً رئيسياً للصراع، في حال فشلت دول الحوض في الوصول إلى اتفاقات منظمة تلتزم بها جميع الأطراف.. الأمر الذي يمكن أطرافاً خارجية من التدخل وإذكاء الصراع بين هذه الدول، وتحديداً إسرائيل ذات المصلحة الأكيدة في ذلك. من خلال الاستفادة من علاقاتها المتينة مع إثيوبيا التي تسهم وحدها بأكثر من80 ٪ من جملة مياه النهر. واستعداد إسرائيل لتمويل مشاريع لصالح إثيوبيا توسع قدرتها على الاستفادة من مياه النيل. ولا شك في أن المصالح المصرية والسودانية ترتبط بشكل وثيق بمنطقة منابع النيل، التي تمثل عمقاً استراتيجياً للدولتين، وأي تهديد لتدفق مياه النيل يمثل في الوقت نفسه تهديداً مباشراً لكلتيهما.

القرن الإفريقي مسرح صراع دولي وإقليمي

لعب الموقع الإستراتيجي المميز للقرن الإفريقي دوراً رئيسياً في جذب اهتمام القوى الدولية والإقليمية المختلفة عبر التاريخ، وكانت ولا تزال ساحة صراع لأطراف شتى يأتي في مقدمتها القوى الغربية الكبرى ذات المصالح التقليدية، فضلاً عن دخول لاعبين دوليين جدد، أهمهم الصين، وروسيا، وإسرائيل، وإيران.

وقد تصاعد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة القرن الإفريقي بصورة ملحوظة وفق منظورات جديدة، تتجاوز أهمية هذه المنطقة الجغرافية، لتعكس حقيقة سياسات الهيمنة والنفوذ في النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة. وكان اكتشاف النفط في بعض دول القرن الإفريقي عاملاً إضافياً ومبرراً كافياً لدخول لاعبين جدد على الخط، لمزاحمة القوى التقليدية في مناطق نفوذها، والرهان على النفط الإفريقي باحتياطياته الضخمة، لاسيما في المنطقة الممتدة من السودان إلى سواحل كينيا.

لذا تعمل جميعها على توطيد نفوذها الإستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي، وممراتها المائية الحيوية. ولكل واحد منها مصالحه وطموحاته وسياساته لتمكين نفوذه وفرض أجندته .ما يجعل القرن الإفريقي مسرحاً مفتوحاً لصراع النفوذ بين القوى الدولية الكبرى وكذلك القوى الإقليمية الطامحة.

ولا شك في أن تنامي النفوذ السياسي والعسكري الدولي والإقليمي واسع النطاق في منطقة القرن الإفريقي سيلقي حتماً بآثاره السلبية على قدرات الفعل الإستراتيجي العربي. مع احتمالات الصراع والمواجهة بين المشاريع ذات التأثير المباشر على المنطقة كالأميركي والأوروبي والإسرائيلي، والمشاريع المنافسة كالصيني والإيراني والروسي.

المشروع الأوروبي

يرجع الاهتمام الأوروبي بمنطقة القرن الأفريقي إلى الروابط التاريخية والثقافية، التي تعود إلى الفترة الاستعمارية، فهذه المنطقة خضعت للاستعمار البريطاني والفرنسي والبرتغالي والإيطالي فترة من الزمن، وتركت أثرها على مختلف نواحي الحياة في هذه المنطقة. ومنذ ذلك الوقت ظلت هذه المنطقة من أهم المناطق الإستراتيجية في القارة الإفريقية بالنسبة للدول الأوروبية، سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

فالمنطقة بحكم موقعها الإستراتيجي المشرف على ممرات وخط الملاحة الدولية (باب المندب- قناة السويس) استحوذت على اهتمام كبير من قبل الدول الأوروبية. لاسيما أن هذا الطريق قد ساهم في الماضي في الطفرة الصناعية والحضارية الحديثة التي شهدتها أوروبا، لذلك تحاول أوروبا تعزيز وجودها في هذه المنطقة، لحماية مصالحها، وتأمين طرق المواصلات والممرات المهمة، والحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم في أوضاع المنطقة. خاصة وأن أوروبا تعتقد بأنها الأحق منها بهذه المنطقة، لاعتبارها صاحبة النفوذ التقليدي فيها.

لهذا فإن أوروبا تعمل على إثبات تواجدها مقابل التواجد الأمريكي في المنطقة، وتأكيد إرادتها المستقلة، ووزنها الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وعلى وجه الخصوص فرنسا صاحبة التواجد العسكري في المنطقة من خلال قاعدتها في جيبوتي، التي أتاحت لها إمكانية كبيرة لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتأمين مصالحها ومصالح دول الإتحاد الأوروبي. ولا يتعارض ذلك مع وجود نوع من التعاون والتنسيق الأوروبي الأمريكي في هذه المنطقة، لوجود مصالح مشتركة بينهما، أهمها التصدي للتوجهات المعادية للمصالح الغربية بوجه عام، وحماية الأنظمة الحليفة لهم في المنطقة.

ورغم ما يبدو من ظاهر التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، خاصة فرنسا وبريطانيا على ساحة القرن الأفريقي، إلا أن هناك نوعا من توزيع الأدوار بينهما؛ إذ يعتمد الأوروبيون على المدخل الاقتصادي والتنموي، في حين تنشط أمريكا سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً، والأحلاف والمعاهدات القائمة بينهما تحفظ جميع المصالح الغربية المشتركة في إطار التنسيق والتعاون.

المشروع الأمريكي

رغم أن المشروع الأميركي لاحق على المشاريع الأوروبية، إلا أنه يعتبر حتى الآن المشروع الرئيسي في الإقليم، ويهدف بدرجة رئيسية إلى حماية خطوط التجارة البحرية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر، والوصول إلى مناطق الثروة ومصادر الطاقة، وفي الوقت نفسه محاصرة النظم غير الموالية واحتوائها، ومحاربة التطرف والأصولية، والحد من انتشار الأسلحة، ودعم الأنظمة الحليفة والمتبنية للتصور الأميركي حيال الإرهاب، خصوصاً وأن هذه المنطقة من المناطق التي تتكاثر فيها التهديدات لمصالح أميركا وحلفائها. وجاء في السياق ذاته إنشاء قاعدة عسكرية أميركية في جيبوتي في يونيو 2003، وطرح مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وإنشاء القيادة العسكرية المركزية "آفريكوم" في فبراير 2007 لتولي مهام محاربة الإرهاب على مستوى القارة الإفريقية، وتواجدها العسكري البحري والجوي قبالة السواحل الصومالية من خلال حاملة الطائرة "يو اس اس دوايت د. إيزنهاور "المرابطة هناك.

ويطمح المشروع إلى الربط بين المناطق الحيوية ذات البعد الجيوستراتيجي كشرق إفريقيا والبحيرات العظمى بما يضمن الهيمنة على التفاعلات المستقبلية في هذا الجزء المهم من العالم ومحاصرة نمو النفوذ الصيني والإيراني، والحد من تنامي العلاقات الصينية الإفريقية، ودخول إيران كلاعب أساسي في شرق إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي.

ج- المشروع الصيني

لا تخفي بكين اهتمامها بمنطقة القرن الإفريقي، فإلى جانب اهتمامها بالموقع الجغرافي المشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي تمر عبره معظم صادراتها ووارداتها، فهي تطمح إلى اختراق أسواق المنطقة، وتأمين مناطق نفوذ تؤمن لاقتصادها المتسارع في النمو تدفق النفط والمواد الخام.

وتسعى الصين إلى إرساء نفوذها وتثبيت مصالحها في المنطقة، عبر مشاريع التنقيب على النفط والثروات الأخرى، لاسيما بعد اكتشاف احتياطات نفطية في بعض دولها مثل السودان. وكذلك فتح الأسواق أمام منتجاتها المختلفة.

وتتخذ الصين من القرن الإفريقي مدخل العبور إلى القارة السمراء، فصار وجودها لا يخفى على مراقب، خاصة في السودان وأديس أبابا، التي أنشأ الصينيون فيها المراكز والصناعات وعبدوا الطرقات، وينشطون الآن في بناء مقر كبير ودائم للاتحاد الأفريقي، كهدية تذكارية من الشعب الصيني للشعوب الأفريقية.

وبات واضحاً للعيان الاهتمام الصيني المتزايد بإفريقيا، وتحول اهتمام الصين من دعم حركات التحرير في أفريقيا في خمسينيات القرن العشرين إلى تبني سياسة ترتكز على المصالح العامة والإستراتيجية بعيدة المدى. وتطورت العلاقات الاقتصادية من الاعتماد على قناة واحدة في صورة مساعدات صينية حكومية إلى تعاون متبادل في صورة مشروعات مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

مشاريع القوى الإقليمية غير العربية

تعد مشاريع الدول الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي مشاريع ثانوية قياساً بمشاريع الدول الكبرى، لكنها في المقابل أعظم خطراً وأشد تهديداً كونها مشاريع منافسة، وتأتي على حساب الوجود والنفوذ العربي. ودون شك أن هامشية الدور العربي في هذه المنطقة الحيوية هو الذي يتيح الفرصة للقوى الإقليمية الأخرى غير العربية للتواجد والتغلغل فيها، وتحديداً إسرائيل وإيران.

المشروع الإسرائيلي

تأتي أهمية منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لإسرائيل من سعيها الحثيث لتعزيز وجودها في البحر الأحمر، ومنع تحوله إلى بحيرة عربية، التي تعتبر أحد أهم الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل في القرن الإفريقي، بدأت مع تأسيس الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة عام 1949، وتعاظمت بشكل أكبر بعد قيام العرب بإغلاق مضيق تيران عام 1967، ومضيق باب المندب عام 1973. كما تعتبر الدولة العبرية منطقة القرن الإفريقي نقطة ارتكاز وقاعدة أساسية لتحقيق الاتصال بوسط وجنوب إفريقيا، وتحقيق مصالح إسرائيل الاقتصادية والأمنية.

لذا تحرص على إيجاد عمق لها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي بما في ذلك إنشاء وجود عسكري لها في بعض دوله كإريتريا، بما يتيح لها رصد أي نشاط عسكري عربي ضدها، واستخدام التفوق الإسرائيلي لكسر أي حصار عربي مستقبلاً ضد إسرائيل وسفنها في البحر الأحمر ومدخله الجنوبي، وكسر دائرة العزلة العربية عليها، وبالتالي ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والتجارية من المحيط الهندي إلى البحر الأبيض المتوسط والحيلولة دون أن يكون البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً.

وتسعى إسرائيل إلى إضعاف ومحاصرة النفوذ العربي في هذه المنطقة، انطلاقاً من إستراتيجية "إضعاف المركز وشد الأطراف"، ودورها غير خافٍ في دعمها طموحات الانفصال في جنوب السودان، كما في بونت لاند الصومالية، ومحاولة الفوز بتأجير ميناء بربرة أو الحصول على تسهيلات وامتيازات لاستخدامه، والتدخل للعب بأوراق القضية الصومالية من خلال حلفائها (إثيوبيا واريتريا) للحيلولة دون وجود حكومة صومالية مركزية قوية. فضلاً عن تشكيلها ضغطاً وتهديداً مستمراً لكل من مصر والسودان من خلال دعم وتشجيع المشاريع الإثيوبية على مجرى نهر النيل.

وتستخدم إسرائيل العديد من الأساليب لتمرير أجندتها، كالعمل على تطوير علاقاتها مع دول الإقليم، وتحديداً إثيوبيا التي تعتبر الحليف الأول، وبوابتها إلى بقية دول إفريقيا. إضافة إلى وجودها القريب في نيروبي وكمبالا. واستخدام الأقليات اليهودية في منطقة القرن الإفريقي وتوظيفها لصالح السياسات الإسرائيلية.

المشروع الإيراني

لإيران طموح قديم في الوصول إلى البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ولذا لم يكن غريباً أن يحتل هذا الطموح مكانة خاصة في قائمة اهتمامات السياسة الإيرانية الخارجية في السنوات الأخيرة، وتحديداً ما بعد وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى الحكم في 2005. يعبر عنها حجم ووتيرة الزيارات المتبادلة والمشاريع المشتركة بين إيران ودول القرن الإفريقي. أبرزها زيارة أحمدي نجاد في فبراير 2009 لعدد من دول شرق إفريقيا ضمنها جيبوتي وكينيا وجزر القمر يرافقه وفد مكون من 100 شخصية إيرانية. وقيام رئيس وزراء كينيا رابلا أودينغا في مايو 2009 بزيارة طهران، وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون. وتقوم إيران بإنشاء الطريق البحري بين ممباسا وبندر عباس، وبناء مركز تجاري إيراني في نيروبي. وتشارك إيران في مشاريع الطاقة المختلفة في كينيا، من ضمنها إنشاء محطة كهرومائية شمال نيروبي، ومحطة تعمل بالغاز لتوليد الكهرباء بالقرب من ممباسا، وتم الاتفاق على أن تقدم إيران 80،000 برميل من النفط الخام لكينيا سنوياً.

وتتضارب الأنباء عن وجود عسكري إيراني في ميناء عصب الإريتري. وكانت إيران قد وقعت في وقت سابق اتفاقية مع إريتريا لتجديد مصفاة النفط الإريترية، الروسية الصنع المعروفة باسم شركة نفط عصب. وصرح أحمدي نجاد أنه لا حدود لتوسيع التعاون والعلاقات مع إريتريا. وأشاد أسياسي أفورقي من جانبه بالدعم الإيراني للشعب الإريتري. ومنح أفورقي إيران الحق الحصري والكامل للاستفادة من النفط الإريتري، وتحديداً الإنتاج والصيانة. وسوف تقوم إيران بالإشراف على تشغيل مصفاة نفط عصب لتغطية احتياجات إريتريا من النفط، يجنبها استيراد منتجات النفط المكررة ذات الكلفة العالية على الاقتصاد الإريتري من الخارج.

كما نجحت إيران في نسج علاقات وطيدة مع السودان، وعدد من الفصائل الإسلامية الصومالية. وفي تعزيز وجودها العسكري البحري في البحر الأحمر وخليج عدن، وقُبالة السواحل الصومالية تحت ذريعة محاربة القرصنة، حيث تقوم ست سفن حربية إيرانية بدوريات في المياه الصومالية لحماية سفن الشحن الإيرانية العابرة.

وتأتي محاولة التوسع الإيراني في منطقة القرن الإفريقي منسجمة مع محاولة تعظيم نفوذها ودورها الإقليمي في المنطقة، وتنسجم مع سعيها لتطوير قدراتها البحرية والتحول إلى قوة بحرية إقليمية عظمى باعتباره يشكل المدخل الرئيسي لإستراتيجية السيطرة على الممرات المائية تحسباً لأي انفجار محتمل مع الغرب حول ملفها النووي.

والأجندة الإيرانية في إطارها العام ترمي إلى محاصرة النفوذ الغربي في الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، وإحباط المخطط الغربي لتشديد الحصار البحري عليها في مياه الشرق الأوسط، وتعزيز مصالحها الاقتصادية في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وتصدير الثورة الإسلامية والفكر الشيعي من خلال المنظمات الإسلامية الإيرانية والمراكز الثقافية، كما تطمح إلى تعزيز وجودها العسكري في البر والبحر والموانئ المطلة على البحر الأحمر.

* باحث ومدير برنامج دراسات القرن الإفريقي بمركز سبأ للدراسات الإستراتيجية.

غسيل أرضية منزل بمساحة 100 م2
بواسطة الرش يحتاج 90 لتراً على الأقل
بينما بواسطة المسح العادي يحتاج 18 لتراً

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

Water in Yemen 2011